خطة ترامب لغزّة
في ضوء القانون الدولي والمتغيرات السياسية

محمد طه

على هامش أعمال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي بدأت في 9 سبتمبر 2025م، برزت مبادرة أخرى للرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» للسلام، وسط تطورات إقليمية ودولية متسارعة، وتزايد الاعترافات الدولية المتتالية بدولة فلسطين أضفت بدورها بعدًا عالميا جديدًا على القضية الفلسطينية [i].

وهي مبادرة أخرى، غير التي سبق وأعلن عنها الرئيس ترامب، في 4 فبراير الماضي، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بالبيت الأبيض، وكان ومفادها أن الولايات المتحدة سوف تتولى «امتلاك» غزة، وأن بعض سكانها قد يُعاد توطينهم مؤقتًا خارج القطاع[ii] وهو الأمر الذي أثار جدلا واسعا؛ نظرا لأنه عكس مستوى من الطموح يتجاوز مجرد «الإدارة المؤقتة» إلى «السيطرة الفعلية» (Ownership) [3] كما شكّل الأساس الذي انطلقت منه البنود التفصيلية للمبادرة التي نحن بصددها[iii]

وتحاول هذه الورقة فهم دوافع الولايات المتحدة لإعادة طرح مبادرة تسوية في هذا التوقيت، وما إذا كانت تمثل تحوّلاً في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، أم أنها مجرد إعادة إنتاج لمقاربات سابقة، بصياغات جديدة. كما تسعى إلى تسليط الضوء على انعكاساتها على طرفي الصراع، ومدى استعدادهما للقبول بها، أو الالتزام ببنودها المقترحة[iv]. خاصة أن هذه المبادرة تمثل نقطة أخرى لفهم ديناميكيات الصراع الراهن، من منظور الجدوى القانونية، والتوازنات الإقليمية، والتأثيرات المحتملة على الوضع الفلسطيني. الإسرائيلي[v]

وسوف تسعى للإجابة عن التساؤلات الأساسية التالية:

- ما هي الأهداف التي يسعى إليها ترامب من خلال هذه المبادرة؟
- إلى أي مدى يمكن أن تغيّر الاعترافات الدولية المتزامنة مع إطلاق المبادرة من موازين القوة؟
- هل تلتزم إسرائيل فعلياً بالخطة الأمريكية الجديدة، أم ستتعامل معها كأداة لإدارة الصراع دون حله؟
- ما هي الفرص والقيود القانونية والدبلوماسية التي تحيط بهذه المبادرة؟

بداية، يتطلب تحليل «مبادرة» أو «خطة» ترامب بشأن فلسطين، تأسيسًا مفاهيميًا ونظريًا يتيح قراءة معمقة لأبعادها المختلفة؛ إذ لا تزال مسألة «السيادة» عالقة بين مطلب الاعتراف الكامل بحق فلسطين في دولة مستقلة ذات سيادة، وبين الواقع الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي الذي

يسعى إلى تقليص هذا الحق. الأمر الذي يجعل «السيادة» الفلسطينية منقوصة ومرتبطة في معظم جوانبها بالإرادة الخارجية[vi].

إضافة إلى أنه يتقاطع أيضا مع مفهوم «الوكالة» الذي يشير إلى قدرة الفاعل السياسي على اتخاذ قراره المستقل. وبالتالي سوف يجد الفلسطينيون أنفسهم في موضع تتنازع فيه هذه «الوكالة» بين الاحتلال من جهة، والضغط الدولي من جهة أخرى، على نحو يضعف من استقلالية قرارهم[vii].

ولعل في ذلك تلميح إلى إمكانية فرض «وصاية» أو إدارة دولية على غزة. وهو ما يثير بدوره جدلاً دوليا واسعًا، خاصة أنه يعيد إلى الأذهان تجارب «الانتداب» من الماضي، والتي أفضت إلى تكريس الصراع بدلا عن وضع حلول لفضه[viii].

كما يثبت مفهوم «إعادة الإعمار» الوارد بخطة ترامب بشأن غزة، أنه سيظل رهنا بحسابات سياسية وأمنية أكثر من كون استجابة إنسانية، وهو ما يجعل الإعمار أداة للضغط السياسي لا وسيلة للتنمية المستدامة[ix].

كذلك يشكل «التهجير» القسري للشعب الفلسطيني خرقًا واضحًا للقانون الدولي الإنساني، ويطرح تساؤلات حول ضمانات حقوقه المشروعة في ظل غيبة التسوية العادلة[x] المرتبطة بمفهوم «الشرعية الدولية» المستندة إلى القانون الدولي والقرارات الأممية، باعتبارها المرجعية القانونية في المطالبة بحقه في تقرير مصيره[xi].

ومن المعروف أن القانون الدولي الإنساني يفرض التزامات واضحة بحماية المدنيين، كما يضمن حقوق الإنسان الأساسية حتى في حالات الطوارئ. فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة، مثل القرار 242 لعام 1967م والقرار 2334 لعام 2016م، التي تدين الممارسات الاستيطانية[xii]. إضافة غلى أن رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري لعام 2004م، بشأن الجدار الفاصل، يؤكد أن غزة والضفة الغربية تظلان أراضا محتلة، وأن التزامات إسرائيل لا يمكن التحلل منها تحت أي ذريعة[xiii].

أولا: ما الخطة المقترحة؟

عرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عناصر الخطة الأساسية، بشأن القضية الفلسطينية وتسوية ملف غزة، خلال الاجتماع عقده مع عدد من القادة العرب والمسلمين، وتناقلتها وسائل الإعلام العالمية، منها صحيفة (The Times of Israel) التي ذكرت أن الخطة المقترحة تتألّف من 21 بندًا أساسية تتضمن ما يلي:[xiv]

1. جعل غزة منطقة خالية من التطرف والإرهاب.
2. إعادة تطوير غزة لصالح سكانها.
3. وقف فوري للحرب حال موافقة الطرفين، مع انسحاب تدريجي لقوات إسرائيل.

4. إعادة جميع الرهائن (الأحياء والأموات) خلال 48 ساعة من قبول إسرائيل العلني للخطة.
5. إطلاق سراح مئات السجناء الفلسطينيين، وإعادة جثث المئات.
6. منح عفو لأعضاء «حماس» الملتزمين بالتعايش، وتسهيل ممرّات آمنة للراغبين في مغادرة القطاع.
7. تسيير مساعدات بمعدلات لا تقل عن معايير اتفاق الرهائن وإدخال معدات إزالة الأنقاض.
8. توزيع المساعدات عبر الأمم المتحدة والهلال الأحمر ومنظمات دولية مستقلة.
9. إدارة غزة بواسطة حكومة انتقالية من تكنوقراط فلسطينيين، بإشراف لجنة دولية تؤسسها واشنطن بالتشاور مع شركاء عرب وأوروبيين، مع إطار لتمويل إعادة الإعمار لحين استكمال برنامج إصلاح السلطة.
10. وضع خطة اقتصادية لإعادة الإعمار عبر خبراء في بناء مدن الشرق الأوسط الحديثة.
11. إنشاء منطقة اقتصادية مع تخفيضات جمركية تفاوض عليها الدول الشريكة.
12. عدم إجبار أحد على مغادرة غزة، مع تشجيع السكان على البقاء وإتاحة حق العودة لمن غادر طوعًا.
13. استبعاد «حماس» تمامًا من حكم غزة والتزام بالقضاء على البنية العسكرية (أنفاق، أسلحة).
14. ضمانات إقليمية لأمن الامتثال من قبل الفصائل.
15. تشكيل قوة استقرار دولية مؤقتة تنتشر فورًا، وتدريب قوة شرطة فلسطينية طويلة الأمد.
16. عدم احتلال إسرائيل لغزة أو ضمها، مع تسليم الأراضي المحتلة تدريجيًا إلى قوى الاستقرار البديلة.
17. تطبيق البنود في «المناطق الخالية من القتال» حتى لو رفضت حماس الاقتراح.
18. التزام إسرائيل بعدم شن هجمات على قطر، والاعتراف بدور الدوحة كوسيط.
19. برامج لإزالة التطرف تشمل حوارات بين الأديان وتغيير الروايات.
20. احتمال مسار نحو دولة فلسطينية عندما تُحرز إعادة التنمية تقدمًا وتنفيذ برنامج إصلاح السلطة (من دون جدول زمني محدد).
21. فتح حوار أميركي–إسرائيلي–فلسطيني للاتفاق على أفق سياسي للتعايش السلمي.

ثانيا: ما جدوى الخطة المقترحة؟

تحتوي الخطة على عناصر قابلة للتطبيق (إعمار، تقديم مساعدات، إنشاء مؤسسات دولية) لكنّها تواجه عقبات محتملة مثل رفض حماس المُحتمل (التي يُستبعد دورها) وعدم ثقة الفلسطينيين بأي إدارة يُشرف عليها طرف خارجي، أو ترتكز على إثبات «التعايش» بوصفه شرطًا

للعفو. كما أن القبول الإسرائيلي ببنود تتعلق بحدود، وانسحابات، وضوابط أمنية طويلة الأمد، يعتمد على ضمانات قد يصعب توفرها دون تنازلات سياسية ولعل جمله هذه الاحتمالات تجعل من إمكانية تنفيذ الخطة مشروطة بتوافق إقليمي ودولي نادر[xv].

1) التوازن بين المصالح الإقليمية والدولية: عبر إشراك شركاء عرب وأوروبيين، وتمتدح دور قطر بوصفها وسيط، لكن وضع واشنطن في موقع «قائد» الإشراف يضعها في مواجهة مع حساسيات سيادية فلسطينية، ومع تحفظات شعبيّة. على مشاركة دول عربية في التمويل. يمكن أن تمنح المشروعية الجزئية، لكنها لا تحل مشكلة التمثيل السياسي للشرائح الفلسطينية[xvi].

2) المدى الزمني للمرحلة الانتقالية: إذ يمتد الأفق الزمني اللازم لإعادة البناء وبناء مؤسسات جديدة، إلى عقد أو أكثر؛ ما يعني إدارة انتقالية طويلة المدى، تحتاج إلى التزام دائم من المانحين والجهات المشرفة. طوال هذه المدة، مما يعرض المشروع لتقلبات سياسية ومالية دولية قد تُقوّض استمراره.

3) آليات الرقابة والمساءلة: تقترح الخطة صندوقًا وآليات مؤسساتية دولية، لكنه لا يقدّم تفاصيل واضحة عن ضمانات قانونية لحماية السكان من التهجير القسري، أو من حالات انتهاك محتملة أثناء عمليات إعادة التخطيط العمراني. مع غياب آليات قضائية مستقلة ومساءلة سياسية فاعلة، وهذا ما يمثل ثغرة حرجة قد تجعل التنفيذ معرضًا لسوء إدارة أو انتهاكات.

4) العلاقة مع الفلسطينيين: يضع إقصاء حماس من أي دور حكومي الخطة في تنافر مع الواقع السياسي بغزة: من حيث إن أي إدارة انتقالية سوف تواجه فقدان الشرعية المحلية وتهديدات أمنية مستمرة إذا لم تُشارك فصائل ذات تأثير شعبي أو تُقدّم ضمانات مقنعة لها. أما إشراك السلطة الفلسطينية فمشروط بإصلاحات غير مفصّلة، على نحو يقوّض مصداقية المشاركة وقد يؤجّل أي مسار سياسي فعلي.

5) التمويل والإعمار: يعتمد النموذج التمويلي الوارد بالخطة على شراكات عربية ودولية واستثمارات خاصة؛ ولكن من سيملك القرار النهائي في تخصيص الموارد وتنفيذ المشاريع؟ وهنا تشير الوثائق إلى قيادة واشنطن للآليات وصندوق متعدد الأطراف، ما قد يمنحها دورًا مركزياً في صنع القرار، وهو الأمر الذي يثير قلقًا حول الاستقلالية المحلية ومخاطر التوظيف السياسي للإنعاش الاقتصادي[xvii].

بناء عليه، يمكن القول إن الخطة تقدم إجابة تقنية لمرحلة ما بعد الحرب (إعمار، إدارة انتقالية، آليات تمويل) لكنها تستبعد حماس مما قد يضعف الشرعية المحلية، كما يثير غياب آليات حماية قانونية ضد التهجير مخاوف حقوقية. فضلا عن أن الطابع القِيَادِيّ الأميركي في الإشراف والقرار قد يُحول الإعمار إلى آلية نفوذ لا تعبيرًا عن حق فلسطيني في تقرير المصير. إن كانت الخطة تُريد

أن تتجنّب فشل المبادرات الأمريكية السابقة، فلا بد من: مشاركة فلسطينية حقيقية في الحكم الانتقالي، وآليات قضائية مستقلة، وجدول زمني واضح لإصلاح السلطة الوطنية الفلسطينية، وضمانات دولية ملزمة تحمي حقوق الشعب الفلسطيني[xviii].

ثالثا: ما أبعاد الخطة المقترحة؟

1) البعد القانوني:

نصت صيغة الخطة على أنّه «لن يُجبر أحد على مغادرة غزة» ولكنها تضمنت حوافز وممرات آمنة، ومغادرة طوعية. مما يعني أن هذه الصيغة تحمل شبهة قانونية، لأن أي عملية تغيير ديمغرافي واسعة قد تُصنّف تهجيرًا قسريًا، وهو ما تحظره اتفاقيات جنيف[xix] كذلك فإذا كان توزيع المساعدات يتم بواسطة الأمم المتحدة والهلال الأحمر منسجما مع القانون الدولي الإنساني، إلا أنّ غياب آليات قضائية مستقلة للرقابة يجعل التنفيذ عرضة للتسيس أو الانتهاك[xx] إضافة إلى أن إرجاء مسار الدولة الفلسطينية وربطه بإصلاحات مشروطة، يضعف حق الفلسطينيين في تقرير المصير، لأنه يربط مستقبلهم السياسي بجهات خارجية[xxi].

2) البعد السياسي:

قد تلقى الخطة توافقا إسرائيليا مشروطا ومتقلبا؛ تتباين فيه ردود الفعل الإسرائيلية حيالها؛ فقد ترى بعض أجنحة اليمين أن الإشراف الدولي–الأمريكي فرصة لتقويض سلطة حماس دون تحمل إسرائيل تكلفة ذلك، بينما قد يرفض بعضها الآخر أي صيغة تُقيّد حرية حركة إسرائيل، أو ضمانات أمنية. عمليًا لها. أما حكومة نتنياهو فقد تقبل بنودًا تحقق أهدافها الأمنية مع ضمان عدم تهديد حدودها. لكنها سوف تتحفّظ على أي نص ينقل سلطة سيادية إلى كيان دولي دون ضمانات تمكنها من الضغط الأمني عند اللزوم [xxii]

أما السلطة الفلسطينية، فقد تدرس انخراط شكلي في صورة حضور تكنوقراطي، وإشراف فني؛ إذا وفّرت لها الخطة مسارًا شرعيًا لإدارتها؛ وأنجلت أمامها طبيعة الإصلاحات وحدود الضمانات المطلوبة. أما حماس فسوف ترفض الخطبة بطبيعة الحال؛ أنها مستبعدة من المشاركة في الحكم رسميًا[xxiii] وتعتبرها محاولة لتقويض سلطة المقاومة وتهجيرٍ رمزيٍّ للسكان. ومن ثم، فإن عدم مشاركة حماس رسمياً قد يهدد شرعية أي إدارة انتقالية، ويزيد من احتمال المقاومة الشعبية أو العَسْكرية[xxiv].

أما الدور العربي والإقليمي في هذا الشأن، فمن المحتمل أن يُطلب من مصر والأردن وقطر والسعودية والإمارات تمويلًا، أو وساطة. ويعتمد قبول هذه الدول لهذه الخطة على ما إذا كانت تحترم حدود سيادتهم ومصالحهم الأمنية وموقف شعوبها. وقد يحد رفضها أو تحفظها على شرط «التوطين» من تمويل الخطة أو يدفعها إلى شراكات محدودة[xxv].

3) **البعد الأمني والعسكري:**

تعتمد الخطة على وجود قوة استقرار دولية مؤقتة، وتدريب الشرطة الفلسطينية؛ مما قد يخفف من الفوضى الآنية، ولكنه لا يضمن أمنًا مستدامًا؛ إذا لم تُنجز إصلاحات سياسية شاملة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتُبنى مؤسسات قوية[xxvi]. ومن ناحية أخرى، يتطلب نشر قوة دولية تفويضًا واضحًا من مجلس الأمن، تمويلًا مستدامًا وقبولًا محليًا. وإلا تصبح عرضة لرفض محلي أو قيود سياسية من المانحين. كما أن مشاركة دول بعينها مثل دول الخليج، يمكن أن تحمل مغزى سياسي يؤدي إلى رفض شعبي إذا نُظر إليها على تعد تدخلاً في السيادة الفلسطينية[xxvii].

إضافة إلى أن استبعاد فصائل مؤثرة وإقصاء شرعية محلية، قد يزيد من احتمالات تكوين مقاومة شعبية، أو تنفيذ عمليات مسلّحة، خاصة إذا استمرت الضغوط الاقتصادية أو هُجر السكان. ناهيك عن أن عدم وجود حل جذور للصراع (الاحتلال، الحدود، اللجوء، القدس) يجعل أي هدنة هشة وقصيرة الأمد[xxviii].

4) **البعد الاجتماعي والإنساني**

تُعطي الخطة ضمانات شكلية بعدم الإكراه، لكنها تُركّز عمليا على «تشجيع البقاء» أو تقديم حوافز للمغادرة. وقد أظهرت تجارب إعادة الإعمار السابقة أن الحوافز والضغوط الاقتصادية يمكن أن تكون فعالة في تغيير واقع السكن والعودة. مما سهمّ فعلاً في وضع آليات ضمان العودة واستعادة الملكيات، وإلا فإن «الانتقال الطوعي» قد يتحوّل إلى تهجير مَوْعُود[xxix].

وتعد الخطة طموحة في بُعدها الاقتصادي (مناطق اقتصادية، جذب استثمارات) غير أن نجاحها يتطلب بيئة سياسية مستقرة، وحكم رشيد، وإجراءات ضد الفساد. وبالتالي قد تتحول مشاريع ضخمة إلى مصادر خلاف وصراع على الموارد، دون وجود سيادة فلسطينية حقيقية وآليات محلية قوية لإدارة هذه المشاريع [xxx].

أما مسألة التمسّك بالأرض والهوية فلن تُعالج عبر مشاريع اقتصادية فقط بل بإعادة التخطيط العمراني وتغيّر البنية المجتمعية، كما قد تؤدّي الهجرة إلى أزمة هوية على المدى المتوسط وتغذي مشاعر الإقصاء والظلم بين السكان. وبالتالي إذا ارادت هذه الخطة استدامة السلام، فيجب أن تضع برامج إعادة تأهيل نفسية-اجتماعية ومشاركة مجتمعية في ضمن أولوياتها [xxxi].

رابعا: السيناريوهات المحتملة لتنفيذ الخطة:

سيناريو تفاؤلي: يتحقق هذا عندما تقبل إسرائيل رسمياً بالخطة بشروط توفر لها ضمانات أمنية محددة، وتوافق السلطة الفلسطينية على المشاركة في الإدارة الانتقالية، وتلتزم دول عربية وأوروبية بتمويل واسع وموزع عبر صندوق شفاف تديره مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، أو صندوق متعدد الأطراف، وقوة دولية مخولة بقرار أممي أو تفويض واسع، وآليات قضائية تحفظ

للفلسطينيين حقهم (الملكيات، حق العودة، التعويضات) وبدء مرحلة إعادة الإعمار، مصحوبة ببرنامج اجتماعي ونفسي لإعادة الدمج، مع خارطة طريق واضحة تؤدي إلى حكم محلي شرعي.[xxxii].

سيناريو تشاؤمي: عندما يرفض جزء أو كلّ من الحركات الفلسطينية المشاركة، وتُطبّق بنود الخطة مموّهة أو جزئية في «المناطق الخالية من القتال» فقط، وتبقى الإدارة الفعلية مرهونة بقرارات عسكرية إسرائيلية، مع إشراف أمريكي أحادي. ويتفاقم نقص التمويل بسبب تحفظ مانحين عرب أو غربيين، وتعمل مشاريع الإعمار عبر شركات خاصة دون رقابة فعالة، ما يؤدي إلى تغييرات ديمغرافية بصورة تهجير مقنّع، وتصاعد المقاومة الشعبية والعسكرة، مما يفرض تجدد العمليات العسكرية؛ تؤدي إلى حلقة عنف متجددة. كما يجعل غياب التفويض الأممي المحتمل القوة «الدولية» عرضة لرفض محلي وبقوض شرعية وجودها على الأرض[xxxiii].

ويتعزز هذا السيناريو، في ظل الاحتمالات التالية:

1. معارضة إسرائيل أو تحفظاتها أمنية؛ إذا شعرت أن هناك قيود أمنية عليها، أو على حرية حركتها[xxxiv].
2. نقص التمويل من الدول المانحة؛ لأسباب مختلفة[xxxv].
3. بروز انقسامات عربية حول شكل المشاركة والقيادة والإشراف.[xxxvi]
4. غياب آليات قانونية ملزمة لحماية الحقوق الفلسطينية.

رابعاً دور المجتمع الدولي في التسهيل

1. الأمم المتحدة :مطلوب دور قيادي في منح تفويض شرعي (مجلس الأمن أو آلية واسعة)، استلام وإدارة جزء من التمويل، وتوفير آليات قضائية وإشراف حقوقي؛ بالإضافة إلى تنسيق المانحين وضمان المعايير الإنسانية[xxxvii].
2. الدول المانحة والمؤسسات المالية الدوليةWorld Bank :، وصناديق دولية مشتركة يمكن أن توفر هيكلة مالية شفافة وتخضع المشاريع لشروط الحوكمة ومكافحة الفساد.[xxxviii]
3. الحكومات العربية :لتمثيل شرعية إقليمية—مصر وقطر والأردن وبقية الشركاء مطلوبون كشركاء سياسيين وماليين، لكن مشاركتهم يجب أن تحترم مشاركة فلسطينية فعّالة لتفادي رفض شعبي[xxxix].
4. المنظمات الدولية والحقوقية :دور رقابي ومساند في حماية المدنيين، تقديم المساندة الفنية في تسجيل الملكيات، وخطط حماية والبرامج النفسية والاجتماعية[xl].
5. قوة استقرار متعددة الأطراف :لو جرت، يجب أن تعمل تحت تفويض أممي واضح، بقاعدة تأسيس تحترم الحياد والحقوق، وتضم عناصر من دول إقليمية مقبولة محليًا

ومراقبة دولية لضمان الشرعية. التاريخ يُبَيّن أن قوات مفوضة أممياً مثالًا (UNEF 1956م) قد نجحت حين حازت تفويضًا واسعًا ومصداقية إقليمية.

آفاق تنفيذ خطة ما بعد الحرب في غزة متاحة نظريًا، لكنّها رهينة بشرعية دولية واضحة، ومشاركة فلسطينية فعلية، والتزام تمويلي طويل الأمد، وآليات قانونية تضمن حماية السكان وحقّ العودة. من دون هذه الركائز ستتحول أي محاولات «إدارية–تنموية» إلى إدارة أمدية تُغذّي الاحتقان وتعيد إنتاج دورة العنف بدلاً من كسرها[xli].

الاستخلاص

يتضح من العرض والتحليل أن خطة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بشأن غزة تمثل محاولة أمريكية جديدة لفرض إطار تسوية، يتجاوز المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية التقليدية، وتعيد رسم خريطة القطاع عبر إدارة انتقالية دولية–عربية، وإعادة إعمار اقتصادية مشروطة، مع استبعاد صريح لحركة حماس.

كما اتضح أيضا أن التزام إسرائيل سوف يكون انتقائيًا؛ فتقبل على الأرجح لبنود التي تعزز أمنها (تفكيك البنية التحتية العسكرية في غزة، واستبعاد حماس، وجود قوة دولية داعمة) لكنها قد تتحفظ على أي بنود تحد من حريتها في التدخل العسكري، أو تفتح مسارًا جديًا نحو قيام الدولة الفلسطينية. وبذلك، تبدو الخطة أقرب إلى ترتيب أمني–إداري يخدم مصالح إسرائيل قصيرة المدى، أكثر من كونها مسارًا سياسيًا لإنهاء الصراع[xlii].

إضافة إلى أن الخطة نفسها تحمل ثغرات قانونية للوقوع في فخّ التهجير القسري إن لم تُرفق بضمانات قابلة للتطبيق تُثبت حق العودة وحماية الملكية والسكن. (قضية مركزية). كما يظل نجاحها رهن بقبول فلسطيني وعربي. خاصة أن إعادة الإعمار دون وجود آليات حماية اجتماعية ونفسية وسياسات ملكية عادلة، من شأنه أن يُعقّد إعادة بناء الثقة. ناهيك عن أن القوة الدولية يمكن أن توفر هدنة مؤقتة، ولكن لا تضمن استقرارًا دائمًا دون شراكة محلية وبنية مؤسسية وطنية قوية. بينما تربط الخطة حق تقرير المصير الفلسطيني بشروط إصلاحية وإدارية يحددها طرف خارجي، مما يقلص من السيادة الوطنية[xliii].

الهوامش

[i] Barak Ravid, "Trump to Unveil Israel-Gaza Peace Plan at UN," Axios, September 24, 2025, https://www.axios.com/2025/09/24/trump-israel-gaza-peace-plan-un.

[ii] Trump: U.S. Will 'Own' Gaza in Post-War Plan," The New York Times, February 4, 2025.

[iii] Barak Ravid, "Trump to Unveil Israel-Gaza Peace Plan at UN," Axios, September 24, 2025, https://www.axios.com/2025/09/24/trump-israel-gaza-peace-plan-un.

[iv] Netanyahu Backs Trump's Peace Efforts," The Jerusalem Post, September 25, 2025.

v[v] Jack Khoury, "Palestinians Skeptical of Trump's UN Peace Proposal," Haaretz, September 25, 2025.

[vi] Stephen Krasner, Sovereignty: Organized Hypocrisy (Princeton: Princeton University Press, 1999), 3–15.

[vii] Edward Said, The Question of Palestine (New York: Vintage Books, 1992), 102.

[viii] Susan Pedersen, The Guardians: The League of Nations and the Crisis of Empire (Oxford: Oxford University Press, 2015), 67–89.

[ix] Sara Roy, The Gaza Strip: The Political Economy of De-Development (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 2016), 245.

[x] United Nations Human Rights Council, "Report on the Situation of Human Rights in the Palestinian Territories," Geneva, 2024.

[xi] Rashid Khalidi, The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (Boston: Beacon Press, 2006), 151.

[xii] United Nations Security Council, Resolution 2334, December 23, 2016.

[xiii] International Court of Justice, "Advisory Opinion on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory," The Hague, July 9, 2004.

[xiv] Jacob Magid, "Trump presented comprehensive plan to end Gaza war in UN meeting with Muslim leaders," The Times of Israel, Sept. 25, 2025. The Times of Israel

[xv] Kanishka Singh, "Trump proposes U.S. takeover of Gaza," Reuters, February 5, 2025. https://www.reuters.com/world/middle-east/trump-proposes-us-takeover-gaza-2025-02-05/?utm_source=chatgpt.com

[xvi] "Trump's Gaza peace plan leaves door ajar for Palestinian state," The Washington Post, Sept. 27, 2025. The Washington Post

[xvii] "Trump's Gaza peace plan leaves door ajar for Palestinian state," The Washington Post, Sept. 27, 2025. The Washington Post

[xviii] Jacob Magid, "Trump presented comprehensive plan to end Gaza war in UN meeting with Muslim leaders," The Times of Israel, Sept. 25, 2025. The Times of Israel

[xix] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "US proposal to take over Gaza would shatter fundamental rules of international law," press release, February 11, 2025. OHCHR

[xx] Reuters, "Timeline of Trump's remarks on Palestinian displacement," February 20, 2025. Reuters

[xxi] Human Rights Watch, "Gaza: Latest Israeli Plan Inches Closer to Extermination," May 15, 2025. Human Rights Watch

[xxii] Times of Israel. "Full Text of Trump's Gaza Peace Plan." Times of Israel, September 2025.

[xxiii]Khalidi, Rashid. The Hundred Years' War on Palestine. New York: Metropolitan Books, 2020.

[xxiv] International Court of Justice, Advisory Opinions and relevant documentation on occupation and duties of third states, July 19, 2024. International Court of Justice

[xxv] Le Monde. "Plan Arabe pour la Reconstruction de Gaza Adopté lors du Sommet de Mars 2025." Le Monde.fr, March 2025.

[xxvi] Hiltermann, Joost. "Gaza's Future: Between Ceasefire and Reconstruction." International Crisis Group Report, July 2025.

[xxvii] Brownlie, Ian. Principles of Public International Law. 7th ed. Oxford: Oxford University Press, 2008.

[xxviii] Shlaim, Avi. Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations. London: Verso, 2009.

[xxix] Advisory Opinion of the International Court of Justice on the Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, 2004.

[xxx] Sayigh, Yezid. Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993. Oxford: Oxford University Press, 1997.

[xxxi] Bar-Tal, Daniel. Intractable Conflicts: Socio-Psychological Foundations and Dynamics. Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

[xxxii] The Washington Post, The GREAT Trust (leaked document), Aug. 29, 2025, PDF. The Washington Post

[xxxiii] Haaretz, Trump's Gaza Plan Faces Obstacles from Both Sides, September 25, 2025.

[xxxiv] Jerusalem Post, Netanyahu's Balancing Act on Gaza Transition Plan, September 26, 2025.

[xxxv] Le Monde, Les pays arabes face au financement de la reconstruction de Gaza, March 2025.

[xxxvi] International Crisis Group, Middle East Briefing: Gaza's Transition Risks, October 2025.

[xxxvii] Sayigh, Yezid. Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949–1993. Oxford: Oxford University Press, 1997.

[xxxviii] UNRWA. Annual Operational Report on Gaza. Amman: UNRWA, 2024.

[xxxix] World Bank. Reconstruction and Recovery in Conflict Zones: Case Studies. Washington D.C.: World Bank, 2023.

[xl] UNDP. Post-Conflict Reconstruction: Lessons from Global Experiences. New York: UNDP, 2022.

[xli] Paris, Roland. At War's End: Building Peace after Civil Conflict. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

[xlii] Haaretz. Netanyahu Weighs U.S. Gaza Proposal: Security First, Sovereignty Later. September 2025.

[xliii] Brownlie, Ian. Principles of Public International Law. 8th ed. Oxford: Oxford University Press, 2012.